مستقبل التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي

It will accept foreign trade between the Republic of Yemen and the countries of the Gulf Cooperation Council

https://aif-doi.org/AJHSS/095805

الدكتور / محمد أحمد عمر باعمر*

* الأستاذ المشارك / كلية العلوم الإدارية

اقتصاد / العلوم المالية والمصرفية

جامعة حضرموت

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمفاهيم الأساسية المستحدثة للتجارة الخارجية , ودراسة مؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , ودراسة الوضع الراهن للميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , ودراسة درجة الانكشاف الاقتصادي لليمن على السوق الخليجية , ودراسة المؤشرات المستقبلية للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي والمنهج الاستقرائي ومنهج المقارنة والمنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن المتوسط السنوي للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 1111 مليار ريال يمني خلال فترة الدراسة وبأهمية نسبية تصل إلى 22,4 % في المتوسط من إجمالي التبادل التجاري الكلي لليمن خلال الفترة ذاتها , وتركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية , وبما نسبته 93 % من إجمالي التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , وباقي النسبة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوصت الدراسة بالتسريع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بزيادة مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , ومواجهة المعوقات التي تحول دون تعميق تلك العلاقات , والعمل على تعزيز دور الصادرات اليمنية وتنميتها بما يعزز دور الميزان التجاري في الاقتصاد اليمني , وتشجيع الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة لتخفيف العجز في الميزان التجاري اليمني.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية – اليمن ودول الخليج.

ISSN : 2410-1818

Abstract

The study aims to introduce the basic concepts developed for foreign trade, study the indicators of foreign trade between the Republic of Yemen and the countries of the Gulf Cooperation Council, study the current status of the trade balance, study the development of the degree of economic exposure of Yemen to the Gulf market, and study the future indicators of foreign trade between the Republic of Yemen and the countries of the Gulf Cooperation Council.

The study used the descriptive analytical method, the quantitative method, the inductive method, the comparative method, and the historical method.

The study reached a number of results, the most important of which is that the annual average of trade exchange between the Republic of Yemen and the Gulf Cooperation Council countries amounted to about 1111 billion Yemeni riyals during the study, with a relative importance of 22.4% on average Of the total total trade exchange for Yemen during the same period, and we focus the volume of trade exchange between the Republic of Yemen and the Gulf Cooperation Council countries in two main countries, the United Arab Emirates and the Kingdom of Saudi Arabia, with a percentage of 93% of the volume of trade exchange between the Republic of Yemen and the Gulf Cooperation Council countries and the rest of the percentage for the rest of the Gulf Cooperation Council countries.

The study recommended accelerating the adoption of policies and measures to increase the level of trade exchange between the Republic of Yemen and the countries of the Gulf Cooperation Council, facing the obstacles that prevent the deepening of those relations, and working to enhance the role of Yemeni exports and their development in a manner that enhances the role of the trade balance in the Yemeni economy, and encourages local production in place of imported goods to reduce deficit in trade balance

المقدمة

تمثل التجارة الخارجية أحد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد الوطني , وتلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية , فهي تمثل نافذة التعامل اليمني مع العالم الخارجي , والأداة الرئيسية التي تسهم في تقوية العلاقات الاقتصادية , وتعزز الاندماج للاقتصاد اليمني في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية , فضلاً عن دورها في إبراز صورة اليمن من خلال السلع والخدمات اليمنية المصدرة , وبالذات تلك التي تتمتع بمزايا نسبية.

ISSN : 2410-1818

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة , فهي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية للبلد , وخلق قيم مضافة والتي تعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات , إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في تأثيرها على سير عملية التنمية الاقتصادية من خلال التصدير الذي يعتبر أهم محركات النمو ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي , فإذا كان تصدير السلع الوطنية يعتبر أمراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات فإن الواردات تعمل على تغطية حاجة التنمية من السلع الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية , وتأميم حاجات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي.

وتمثل التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة نظراً للفوائد التي سيحققها تطور حجم هذه التجارة من خلال التكافؤ في التبادل التجاري لاسيما إذا ما نظرنا إلى عن اليمن تمتلك ثروات معدنية وسمكية كامنة يمكن لها أن تحقق فوائد لدول مجلس التعاون الخليجي إذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول المجلس , فضلاً عن إن اليمن بموقعها الإستراتيجي وتعدادها السكاني الكبير يمكن أن تكون سوقاً وشريكاً تجارياً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي.

مشكلة الدراسة:

شهدت التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً من خلال اتساع حجم التبادل التجاري وزيادة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي كنتاج لتحرير التجارة الخارجية وانعكاس لسياسة الاندماج الاقتصادي والتجاري على العالم الخارجي وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي.

وسعت الجمهورية اليمنية خلال العقدين الأخيرين إلى تعزيز التبادل التجاري مع دول العالم والتكتلات الدولية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي , لكن لم ترتقي هذه العلاقة إلى المستوى المأمول من حيث التكافؤ والفوائد التي تتوق إليها اليمن , حيث يحقق الميزان التجاري اليمني مع دول مجلس التعاون الخليجي عجز دائم ومستمر يبلغ في المتوسط 675 مليار ريال يمني سنوياً , كما إن نسبة الصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي في حالة ضعيفة , كما تتجه درجة انكشاف الاقتصاد اليمني إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نحو التزايد , الأمر الذي يستوجب

ISSN : 2410-1818

اتخاذ إجراءات كفيلة لتحسين مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , بما يعود بالفائدة على الاقتصاد اليمني.

وبناءاً على ذلك يحاول الباحث تشخيص واقع ومستقبل التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما واقع التجارة الخارجية للجمهورية اليمني في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية؟
- ما الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما موقف الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما اتجاه تطور التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على حجم التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمني لمعرفة مدى تأثيرها على الميزان التجاري اليمني , والتعرف على طبيعة المعوقات التي تحد من تلك التجارة وأسبابها , كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً في دراسة مستقبل التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية في الفوائد المتحققة لليمن من تطور حجم هذه التجارة التي يمكن أن تكون متكافئة وتحقق فوائد أيضاً لدول مجلس التعاون الخليجي إذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بينهما.

ويحتل موضوع التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي أهمية في إطار التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج , وإمكانية انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي , خصوصاً إذا ما عرفنا إن العالم يتجه نحو التكتل والتعاون , حيث تسعى الكثير من الدول للوقاية من مخاطر العولمة وما يرافقها من خلال تجمعها وتكتلها الاقتصادي.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للجمهورية اليمنية والعمل على رسم السياسات المستقبلية للتجارة الخارجية بما يعزز دورها في الاقتصاد اليمني.

ISSN : 2410-1818

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – التعريف بالمفاهيم الأساسية المستحدثة للتجارة الخارجية.

2 – دراسة مؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

3 – دراسة الوضع الراهن للميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

4 – دراسة تطور درجة الانكشاف الاقتصادي لليمن على السوق الخليجية.

5 – دراسة المؤشرات المستقبلية للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

فرضيات الدراسة:

1 – توجد عدد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية تحول دون تطور التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

2 – إن الفوائد من تطور التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ممكن أن تكون متكافئة إذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج.

3 – إن الميزان التجاري للتجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لا يميل لصالح اليمن حيث يحقق عجز دائم ومستمر.

4 – تتجه درجة الانكشاف للاقتصاد اليمني على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نحو التزايد.

منهج الدراسة:

لغرض دراسة ومعالجة مشكلة الدراسة في مختلف جوانبها وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة, ولاختبار صحة الفرضيات , والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة , سنحاول معالجة هذا الموضوع بإتباع المنهج الوصفي التحليلي, حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في توصيف البيانات وتحليل واقع التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , وكذا الأسلوب الكمي في قياس في المؤشرات للمتغيرات المرتبطة بالتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات ذات الصلة بالموضوع أو جزء منه ولذلك لخدمة هدف البحث , ومنهج المقارنة عند مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات المقدمة من جهات أخرى , والمنهج التاريخي عند

ISSN : 2410-1818

استعراض تطور التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية , حيث سيقوم هذا المنهج باستخلاص حقائق تساعد على فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

الدراسات السابقة:

1 – د. هادون محمد إسماعيل الجويفي , التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثرة على ميزان المدفوعات , 2018م: – هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن للتبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي , ودراسة التطور الزمني لمؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية ودول مجس التعاون الخليجي , وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والأسلوب الكمي , وتوصلت الدراسة إلى إن المتوسط السنوي للتبادل التجاري بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 594 مليار ريال خلال الفترة المعنية بأهمية نسبية تصل إلى 22 % في المتوسط من إجمالي التبادل الكلي لليمن خلال الفترة 1999م – 2014م , وتركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بما نسبته 77 % من حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , وأوصت الدراسة بالتسريع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بزيادة مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي ومواجهتها وتنميتها بما يعزز دور الميزان التجاري في الاقتصاد اليمني , وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة في إن الإطار الزمني لهذه الدراسة هي الفترة من 1999م – 2014م , بينما الحدود الزمنية لدراستنا هي 2011م – 2020م , كما تناولت دراستنا الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية بين اليمن ودول الخليج.

2 – صالح عبدالله يسلم باسردة , التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , 2013م: –

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم التجارة الخارجية بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي , والتعرف عن كتب عن طبيعة المعوقات التي تحد من تلك التجارة , وعن أسبابها التي قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية , وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي , وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك عوامل أخرى (غير الزمن) تؤثر على حجم التجارة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لا تقل أهمية في بعض الدول عن نتغير الزمن , أي إن نسبة المتغيرات الأخرى كانت متقاربة مع نسبة الزمن أو أكثر منه , وأن هناك حواجز جمركية وغير جمركية تحول دون تطور حجم التجارة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , فضلاً عن ضآلة جودة السلع الخاضعة للتجارة , وأوصت الدراسة بمعالجة المشاكل والمعوقات التي لا تزال تقف أمام نمو

ISSN : 2410-1818

الصادرات اليمنية ولا سيما المعوقات غير الجمركية مثل الجودة والتعبئة والتغليف والاهتمام بالصادرات التي تتوفر لليمن فيها ميزة نسبية كالبن والأسماك والخضار والفواكه وبعض السلع الصناعية , وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو إن الحدود الزمنية لهذه الدراسة كانت للفترة من 1990م – 2009م , بينما الحدود الزمنية لدراستنا كانت للفترة 2011م – 2020م , كما تميزت دراستنا باستيعاب كافة المتغيرات الاقتصادية الحديثة في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي حتى عم 2020م.

3 – انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي (رؤية اقتصادية) , منصور علي البشيري , 2010م:

هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة كاملة عن علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي والعوامل المحدد التي تحكم هذه العلاقة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتجارية منها على وجه الخصوص , فضلاً عن التعرف على إمكانيات التكامل الاقتصادي والتجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , وقد توصلت الدراسة إلى إن الدول الخليجية تمثل شريكاً تجارياً هاماً بالنسبة لليمن , كما شكل سوقاً هاماً للصادرات اليمنية غير النفطية وبالأخص السلع الزراعية والسمكية , حيث احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى خلال السنوات 2000م – 2007م قائمة الكتل التجارية المصدرة , ووصلت قائمة الصادرات الخليجية إلى السوق اليمنية خلال عام 2007م إلى 507,7 مليار ريال وبنسبة 35,3 % من إجمالي واردات اليمن , وإنه على الرغم من تواضع الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من إجمالي الصادرات إلا أنها تعد أهم الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية , وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في اليمن والاستفادة من القوى البشرية اليمنية وتسهيل انتقالها إلى أسواق العمل الخليجية وإعداد برامج لتأهيل اليمن والارتقاء به اقتصادياً وتنموياً وتمكينه من التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة , وتتميز دراستنا عن هذه الدراسة في إن هذه الدراسة ركزت على تحليل الواقع الراهن للتكامل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , بينما تميزت دراستنا باستخدام طرق التنبؤات العلمية لمستقبل التجارة الخارجية بين الدول ودول الخليج , كما إن إطار دراستنا كان للفترة من 2011م – 2020م واستوعبت كافة المستجدات في الموضوع قيد الدراسة.

4 – عبد الله حسين المسوري , الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي 2020م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأزمة اليمنية وتحليل أثرها على دول مجلس التعاون الخليجي , واستخدم الباحث كل من المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي ومنهج صنع القرار والمنهج الوصفي التحليلي , وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود تأثير سلبي للازمة اليمنية على التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2011م – 2020م , وتوصي

ISSN : 2410-1818

الدراسة الجهات المختصة في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي العربي بضرورة توحيد الجهود اليمنية والخليجية لرسم الطريق نحو حلول جذرية للأزمة في اليمن , كما توصي بإيجاد قوات مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي على المنافذ البحرية لليمن بهدف حماية التجارة لمنطقة الخليج , وضرورة إعادة النظر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في ضم اليمن إليها مستقبلاً , وتحقيق التكامل الاقتصادي بينهم , وما يميز دراستنا هو إن هذه الدراسة لم تناقش موضوع التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي إلا في نطاق ضيق وضمن محاور أخرى , بينما ناقشت دراستنا موضوع التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل أوسع وعبر التحليل العلمي , باستخدام مختلف المؤشرات للموضوع قيد الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم أهمية وأسباب التجارة الخارجية والشراكة التجارية بين اليمن ودول الخليج:

1 – 1:- مفهوم وأسباب وأهمية التجارة الخارجية:

1 – 1 – 1 تعريف التجارة الخارجية: – لقد تعددت صيغ تعريف التجارة الخارجية بناءاً على الهدف من دراستنا , فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات. (1) كما تعرف على إنها عملية التبادل التجاري بين السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة , أو التي تتم من خلال عمليات التصدير الاستيراد , حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية. [2]

كما تعرف التجارة الخارجية أيضاً بأنها المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة والمتمثلة وفي انتقال السلع ولخدمات ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة , ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تضمنتها التجارة الخارجية فيما يلي: [3]

---

[1] عطاب عبد الله , أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , قاصدي مرباح , 2014م , ص 14

[2] أحمد السريتي , اقتصاديات التجارة الخارجية , مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع , الإسكندرية , 2008م , ص 3.

[3] سعيد مطروس وآخرون , التجارة الخارجية , دار الصفاء , عمان , الأردن , 2001م , ص 13

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.
- تبادل الخدمات التي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل عنصر العمل ويشتمل على الأيدي العاملة من بلد آخر , بالإضافة إلى الهجرة.

والمفهوم العام للتجارة الخارجية هو إن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة. [4]

1 – 1- 2:- هيكل التجارة الخارجية:-

1 – الصادرات: إن الصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار واختلفت الآراء , حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي إلى انسحاب السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو من دولة مصدرة وهي تنقسم إلى: [5]

- صادرات منظورة: - وهي الواردات الملموسة كالسلع.
- الصادرات غير المنظورة: - وتتمثل في الخدمات.

2 – الواردات: - عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على إنها عملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية , وتنقسم هي الأخرى إلى: [6]

- الواردات المنظورة:- هي الواردات الملموسة كالسلع.
- الواردات غير المنظورة: - وتتمثل في الخدمات.

[4] سهير محمد السيد حسن , تطور الفكر والوقائع الاقتصادية , مؤسسة شباب السنة الجامعية 2004م , ص 76

[5] أحمد حشيش عادل , العلاقات الاقتصادية الدولية , الدار الجامعية , 1993م , بيروت , ص 50

[6] المرجع نفسه , ص 52

ISSN : 2410-1818

1 – 1 – 3: - أسباب قيام التجارة الخارجية: - ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات كأساس للتبادل الدولي , ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي: - [7]

1 – تحقيق الإكتفاء الذاتي: - لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كلياً نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2 – التخصص الدولي: لا تستطيع الدولة أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم , ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

3 – اختلاف تكاليف الإنتاج: - يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً لقيام التجارة بينهما وبالذات في الدول التي تمتلك بما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير , وهذا الإنتاج الموسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة , وبالآتي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج بما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4 – اختلاف ظروف الإنتاج:- فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والبن , فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5 – اختلاف الميول والأذواق: - فالمواطن المنتجات الأجنبية حتى وإن توفر البديل منها , وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة. [8]

1 – 1- 4:- أهداف التجارة الخارجية:

المنطق الأساسي في المبادلات هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة , وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء أكان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي , ولا شك إن الفرق الشاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة التي تكمن في الربحية ورفع المستوى المعيشي لأفراد

[7] الشافعي , محمد زكي , مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية , دار النهضة العربية بيروت , 2008م , ص 10
[8] سعيد مطوس وآخرون , مرجع سابق ص 17

المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية التي تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل في الصورة أكثر تحديداً فيما يلي: [9]

1 – تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد الوطني.

2 – حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق.

3 – إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية.

4 – تحديد الحوافز شبة التعريفية وغير التعريفية, وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والإدارية.

5 – إزالة العوائق الفنية للتجارة وذلك من أجل حماية المستهلكين والمنتجات, وتقوم الدولة الثانية بالتصدير لنوع معين من المنتجات التي تحتاجها دولة ثانية, وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجارياً.

1 -1 – 5: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم اقتصاديات الدول , حيث توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع وخدمات مختلفة من خلال نشاط التصدير , فتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية للسلع (الإنتاج , الدخل , العمال) وعلى الأسواق المادية والنقدية (أسواق النقود والصرف الأجنبي) , وقد ساهمت اتفاقية تحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة الارتباط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على الاقتصاديات المختلفة لمعظم دول العالم . [10] ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية في الآتي: [11]

1 – تساعد التجارية الخارجية على توسيع القدرة الاستيرادية عن طريق فتح أسواق جديدة.

---

[9] محمد ذياب , التجارة الدولية في عصر العولمة , دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع , 2010م , ص 7

[10] حسام داؤود وآخرون , اقتصاديات التجارة الخارجية (دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الأولى , 2002 م , ص 13

[11] طيفور شريفة , واقع التجارة الخارجية في الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة عبد الحميد بن باديس , 2018م , ص 13

ISSN : 2410-1818

2 – تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة في ما يخص الاستهلاك والاستثمار.

3 – تعتبر التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي , وكذلك من خلال القدرة التصديرية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

4 – تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها , إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها.

5 – تقسيم العمل , أي التخصص لكل دولة في إنتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت.

6 – تعد التجارة الخارجية عاملاً مهماً للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادها , بسبب إن التجارة الخارجية تعطي هذه الدولة الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى. [12]

1 – 2: التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية:

1 – 2 – 1: - مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية: - يعكس الهيكل الإنتاجي المحدود في اليمن والذي يعد تقليدياً نوعية الصادرات والواردات التي يتعامل بها مع العالم الخارجي , ففي جانب الصادرات مثلث الموارد الطبيعية (المواد الخام) عام 2020م معظم الصادرات اليمنية وبنسبة 72,5 % يليها المواد شبة المصنعة بنسبة 16,4 % من إجمالي الصادرات وتقل نسبة الصادرات المصنعة , وخلال العقود الثلاثة الماضية قطاع النفط والغاز على هيكل الصادرات اليمنية مع وجود عدد محدود لقطاعات الزراعة والأسماك والصناعات التحويلية. [13]

[12] السيد محمد أحمد السبتي , التجارة الخارجية , مؤسسة الرؤيا للطباعة والنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الأولى , 2008م , ص 8

[13] كمال الخامري , محاضرات في التجارة الدولية , جامعة العلوم والتكنولوجيا , صنعاء , اليمن , 2019م , ص 64

ISSN : 2410-1818

ومع تغير الدورة الإنتاجية لقطاع النفط والغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة الماضية جراء ظروف الصراع والحرب وما نتج عنها من خروج لأغلب الشركات النفطية العاملة في اليمن , وتعطل موانئ التصدير , فقد تراجعت مساهمة هذا القطاع في هيكل الصادرات بصورة كبيرة لصالح القوانين الأخرى , وبالذات قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والأسماك الذي ارتفعت مساهمته النسبية في هيكل الصادرات من 14,66 % عام 2011م إلى 43,51 % عام 2020م , وبلغت مساهمته السنوية المتوسطة خلال الفترة من 2011م – 2020م حوالي 29 % في المتوسط من إجمالي الصادرات , كما بلغت حصته من الواردات حوالي 17,15 % في المتوسط السنوي خلال الفترة 2011م – 2020م.

ISSN : 2410-1818

جدول (1 – 1) يوضح مساهمة القطاعات الإنتاجية اليمنية في التجارة الخارجية خلال الفترة (2011م – 2020 م)

القطاع الانتاجي	الواردات									الصادرات								
	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الزراعة والصيد	% 12,91	% 14,3	%14,12	% 15,12	%16,51	%13,86	%20,97	%20,49	%24,11	%21,54	%14,66	%16,04	%15,17	%16,21	%14,78	%16,21	%42,36	%42,81	%43,32	%43,51
التعدين واستغلال المعادن	% 0,80	% 0,90	% 0,11	% 0,14	% 0,23	% 0,06	% 0,26	% 0,39	% 0,31	% 0,34	% 0,04	% 0,04	% 0,22	% 0,05	% 0,03	% 0,25	% 0,03	% 0,26	% 0,11	% 0,08
الصناعات التحويلية	% 74,93	% 72,56	% 77,88	% 79,11	% 83,23	% 86,06	% 78,77	% 79,10	% 80,64	% 80,86	% 87,44	% 85,95	% 89,14	% 88,20	% 85,18	% 58,70	% 57,62	% 57,34	% 56,84	% 56,77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي (أعداد مختلفة من العام 2011م – 2020م)

1 – 2 – 2:- التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في اليمن:

تؤثر التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من خلال كل من الصادرات والواردات على حد سواء , إذ إن زيادة الصادرات أو ترجعها تعبر عن الزيادة في أداء القطاعات الإنتاجية ذات العلاقة وبالذات قطاع النفط والغاز والذي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي خلال الفترة الماضية , كما لعبت الواردات دوراً مهماً في تغيرات الأداء للناتج المحلي الإجمالي كونها تحتوي على المواد الخام والسلع الوسيطة والمشتقات النفطية اللازمة لعملية الإنتاج والنمو الاقتصادي , ويمكن قياس الأهمية

ISSN : 2410-1818

الكبيرة التي تمثلها التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد اليمني من خلال قياس درجة الانكشاف الاقتصادي. (14) والذي سجلت قيمته في المتوسط نحو 49,4 % خلال السنوات (2011م – 2020م).

جدول (2 – 1) يوضح مستويات الانكشاف الاقتصادي للتجارة الخارجية السلعية خلال الفترة (2011م – 2020م)

السنة	التجارة الخارجية السلعية (مليون دولار)	الانكشاف الاقتصادي (%)
2011م	18,611	% 57,83
2012م	18,322	% 57,1
2013م	20,407	% 58,7
2014م	14,463	% 43,5
2015م	7,085	% 26,6
2016م	7,301	% 43,3
2017م	9,606	% 46,3
2018م	10,430	% 45,5
2019م	11,823	% 46,9
2020م	10,209	% 36,8

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الدولي , المستجدات الاقتصادية والاجتماعية , العدد (65) **أكتوبر** 2021م

ويتضح من الجدول إن درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد اليمني هي درجة عالية , وتعبر بوضوح عن مدى تأثر الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية والتطورات في الأسواق العالمية وتأثير ذلك على معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الجاري وعلى بقية المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالذات معدل التضخم السنوي , ويوضح الجدول (3 – 1) مدى الترابط بين نمو التجارة الخارجية من جهة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011م – 2020م) , وهذا يبين بشدة أهمية التجارة الخارجية ودورها الكبير في تعزيز التنمية , حيث سجلت التجارة الخارجية في معدلات النمو السنوية خلال الفترة (2011م – 2020م) في المتوسط نحو (- 1,1 %) , وبالمثل سجل الناتج المحلي الإجمالي متوسطاً سنوياً (-2 %), وهذا التقارب الشديد في معدلات نمو التجارة الخارجية مع الناتج المحلي الإجمالي يعزز أهمية هذا القطاع في العملية التنموية.

(14) معهد الإقتصاد والسلام , مؤشر السلام العالمي , 2020م , قياس السلام في عالم معقد , ص 5

ISSN : 2410-1818

جدول (3 – 1) يوضح معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011م – 2020م)

السنة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية (%)
2011م	% 0,02	% 10,00
2012م	% 8,00	% 9,00
2013م	% 11,00	% 18,00
2014م	% 3,00	% 30,00 -
2015م	% 20,00 -	% 53,00 -
2016م	%21,00 -	% 6,00
2017م	% 4,00 -	% 37,00
2018م	% 19,00	% 15,00
2019م	% 20,00	% 18,00
2020م	% 21,00	% 17,00 -

المصدر: الباحث بالاعتماد على كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2011م – 2020م)

1 – 2 – 3:- التجارة الخارجية واتجاهات سعر الصرف والتضخم: -

تمثل قيمة الصادرات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في اليمن , كما تمثل العنصر المهم في تكوين الاحتياطيات الوطنية من العملات الأجنبية , والتي يستخدمها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ذات العلاقة للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لما ذلك الأمر من تأثير كبير على مجمل السياسات الاقتصادية الكلية وعلى المستوى المعيشي للمواطنين. [15]

ونتيجة لتدهور قطاع الصادرات جراء الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن منذ عام 2014م فقد تفاقم الوضع المالي للحكومة اليمنية , وشهد الاقتصاد شحاً كبيراً في مصادر النقد الأجنبي اللازمة لتغطية قيمة الواردات والوفاء بمتطلبات التعامل مع العالم الخارجي , الأمر الذي أسهم في زيادة الضغوط على العملة الوطنية وتدهور قيمتها سنة بعد أخرى. [16] ويوضح الجدول (4 – 1) مدى التغير في سعر الصرف خلال السنوات (2011م – 2020م).

[15] وزارة التخطيط والتعاون الدولي , المستجدات الاقتصادية والاجتماعية , العدد (65) أكتوبر 2021م , ص 2

[16] البنك المركزي اليمني , النشرة الشهرية للبنك المركزي اليمني , ديسمبر 2020م.

ISSN : 2410-1818

ونتيجة لاستمرار تدهور قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية , فقد شهدت أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً متواصلاً ليصل معدل التضخم التراكمي في عام 2019م إلى 175 % ثم إلى 219,9 % عام 2020م.

جدول (4 – 1) يوضح معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (2011م – 2020م) (%)

السنة	معدل التضخم (%)	معدل التضخم التراكمي (%)
2011م	% 19,5	% 29,2
2012م	% 9,9	% 39,1
2013م	% 11,00	% 50,1
2014م	% 8,2	% 58,3
2015م	% 23,9	% 82,2
2016م	% 11,9	% 95,9
2017م	% 4,00	% 99,9
2018م	% 48,3	% 148,2
2019م	% 7,7	%155,9
2020م	% 16,3	% 172,7

المصدر:- البنك المركزي اليمني , نشرة البنك المركزي اليمني للأعوام (2011م – 2020)

1 – 2 – 4: - التجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة:-

شهدت عوائد الصادرات النفطية والتي تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة تراجعاً كبيراً خلال السنوات 2015م – 2020م مقارنة بالسنوات السابقة الأمر الذي أسهم في تراجع الإيرادات العامة للدولة مما أدى إلى تراجع النفقات العامة للدولة, ونتيجة للتوقف الشبة الكامل للصادرات خلال عامي 2015م و2016م بلغ عجز الموازنة العامة للدولة حوالي 14,7 % , 14,5 % , ومع الاستئناف الطفيف للصادرات تحسنت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مستقرة لتسجل حوالي 8,8 % عام 2020 م , مما سبب توقف الإنفاق العام في بعض القطاعات الاقتصادية والاستثمارية , وشل قدرة الكثير من المؤسسات الحكومية وعجزها عن دفع رواتب موظفيها , الأمر الذي أسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى مستويات قياسية , حيث ارتفع من 339,9 مليار ريال في عام 2014م إلى 610 مليار ريال في عام 2020م. [17]

[17] وزارة التخطيط والتعاون الدولي, اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد اليمني, التقرير عن المستجدات الاقتصادية والاجتماعية, ديسمبر 2020م, ص 3

ISSN : 2410-1818

ويمكن توضيح عجز الموازنة العامة ومساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

جدول (5 – 1) يوضح عجز الموازنة العامة ومساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لفترة(2011م – 2020م)

السنوات	عجز الموازنة العامة (مليون ريال)	نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الناتج الإجمالي
2011 م	- 399,511	- % 5,1
2012م	- 370,691	- % 5,4
2013م	- 591,242	- % 7,9
2014م	- 339,924	- % 4,8
2015م	- 843,453	- % 14,7
2016م	- 768,837	- % 14,5
2017م	- 409,461	- % 7,9
2018م	- 431,298	- % 7,5
2019م	- 623,326	- % 9,9
2020م	- 609,932	- % 8,8

المصدر: – وزارة المالية , الحسابات القومية للأعوام (2011م – 2022م)

المبحث الثاني: – الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي:

2 – 1:- مؤشرات التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

2 – 1 – 1:- الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

انحصر حجم التبادل التجاري بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي ما بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي 755 مليار ريال يمني عام 2012م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 1660 مليار ريال يمني عام 2018م , وبمتوسط عام بلغ حوالي 1111 مليار ريال يمني خلال فترة الدراسة.

ويتضح من الجدول (1 -2) إن الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي 2,2 % عام 2014م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 6,6 % عام 2011م , وبمتوسط عام بلغ 4,37 % خلال الفترة من 2011م إلى 2020م.

وانحصرت الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي لحجم التبادل الكلي لليمن ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي 15,6 % عام 2014م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 23,33 % عام 2011م , وبمتوسط عام بلغ حوالي 22,4 % خلال الفترة 2011م – 2020م

ISSN : 2410-1818

, الأمر الذي قد يتضح معه ضعف الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري بين الجمهورية ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بحجم التبادل التجاري الكلي لليمن.

جدول (1-2) يوضح الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011م – 2021م

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال يمني)	إجمالي التبادل التجاري لليمن (دولار)	التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي (مليار ريال يمني)	نسبة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة التبادل إلى إجمالي التبادل التجاري الكلي (%)
2011م	12528	3561	831	% 6,6	% 23,33
2012م	29298	3936	755	% 2,6	% 19,2
2013م	31717	4454	718	% 2,2	% 15,6
2014م	32111	4594	718	% 2,2	% 15,6
2015م	30153	4688	933	% 3,1	% 19,9
2016م	23799	5142	1105	% 4,6	% 21,5
2017م	28161	5350	1380	% 4,9	% 25,8
2018م	26555	5781	1660	% 6,3	% 28,7
2019م	26220	5999	1215	% 4,6	% 20,3
2020م	25900	6102	1187	% 4,6	% 19,5
المتوسط	28704	4961	1111	% 4,47	% 22,4

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م – 2020 م

2 – 1 – 2:- الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب دول مجلس التعاون الخليجي:-

تركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية , حيث وصل متوسط حجم التجاري إلى 653 مليار دولار خلال الفترة 2011م – 2020م أي بما نسبته 53,037 % من حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

جدول (2 -2) يوضح الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011م – 2020م) القيمة بمليارات الريالات

السنة	الإمارات		البحرين		السعودية		الكويت		عمان		قطر	
	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
2011م	385,8	% 46,4	3,1	% 0,4	298,8	% 36,0	90,2	% 10,9	42,9	% 5,2	10,0	% 1,2
2012م	367,4	% 48,7	3,6	% 0,5	248,5	% 32,9	75,5	%10,0	53,0	% 7,0	6,8	% 0,9
2013م	719,2	% 54,2	79,7	% 6,0	303,9	% 22,9	163,0	% 12,3	47,6	% 3,6	12,8	% 1,0
2014م	308,1	% 42,9	3,9	% 0,5	333,5	% 46,4	13,5	% 1,9	54,1	% 7,5	5,3	% 0,7
2015م	216,7	% 49,9	1,4	% 0,3	116,4	% 26,8	83,7	% 19,3	13,7	% 3,2	1,9	% 0,4
2016م	197,0	% 53,8	1,7	% 0,3	131,5	% 23,8	101,5	% 18,4	16,9	% 3,1	3,2	% 0,6
2017م	460,9	% 59,3	2,4	%0,3	167,2	% 21,5	110,0	% 14,2	43,3	% 4,4	2,5	% 0,3
2018م	748,3	% 65,5	2,7	% 0,2	181,8	% 15,9	173,2	% 15,2	32,0	% 2,8	4,5	% 0,4
2019م	408,5	% 55,5	2,4	% 0,3	177,2	% 24,1	104,3	% 14,2	39,4	% 5,4	4,1	% 0,6
2020م	525,9	% 57,4	6,0	% 0,7	232,5	% 25,4	98,3	% 10,7	47,6	% 5,2	7,1	% 0,8
المتوسط	433,78	% 53,36	1,7	% 0,95	219,1	% 27,6	101,3	% 12,7	38,2	% 4,7	5,8	% 1,1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (كتاب الإحصاء السنوي أعداد متفرقة للسنوات 2011م – 2020م

يتضح من الجدول (2 -2) إن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت الصدارة بين دول مجلس التعاون الخليجي في الأهمية النسبية للتبادل التجاري بينها وبين اليمن , بحيث انحصرت تلك النسبة بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي 42,9 % عام 2014م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 65,5 % عام 2018م وبمتوسط عام بلغ 53,36 ٪ خلال الفترة من عام 2011م – 2020م , تليها المملكة العربية السعودية بمتوسط بسبة بلغت حوالي 27,6 % , تليها الكويت وعمان وقطر والبحرين بمتوسط نسب بلغت 12,7 % , 4,7 % , 1,1 % , 0,95 % على التوالي خلال الفترة المعنية.

ISSN : 2410-1818

2 -2: - الوضع الراهن للميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

2 – 2 – 1: - واقع الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

إن الميزان التجاري اليمني حقق عجز دائم ومستمر بلغ في المتوسط حوالي 675,22 ريال مليار ريال يمني خلال الفترة (2011م – 2020م) وقد انحصر حجم ذلك العجز ما بين الحد الأدنى والذي يقدر بقيمة سالبة بلغت 889,53 ريال يمني عام 2015م , والحد الأقصى الذي قدر بقيمة سالبة بلغت حوالي 361,42 مليار ريال يمني عام 2014م , الأمر الذي يحتم علينا إيجاد حلول لمعالجة الاختلال المزمن في الميزان التجاري.

جدول (3 – 2) يوضح تطور الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011م – 2020م) بالمليار ريال يمني

السنة	الصادرات إلى مجلس التعاون الخليجي	الواردات من مجلس التعاون الخليجي	الميزان التجاري (مليار ريال يمني)
2011م	161,78	669,01	507,23 -
2012م	95,87	658,91	563,04 -
2013م	242,18	1083,97	841,79 -
2014م	139,47	578,97	361,42 -
2015م	155,61	666,08	889,53 -
2016م	141,82	711,16	711,16 -
2017م	121,10	765,73	644,63 -
2018م	118,54	818,52	699,98 -
2019م	103,91	846,31	742,4 -
2020م	108,44	899,43	790,99 -
المتوسط	138,87	769,80	675,22 -

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ,كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م – 2020م

تشير بيانات التجارة الخارجية في الجدول (3 -2) إلى إن حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي تفوق بكثير حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي , حيث إن الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي يشير إلى اختلال الميزان لصالح اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

2 – 2 – 2: واقع الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

إن قيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحولي (58,71) مليار ريال يمني عام 2012م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (261,20) مليار ريال يمني عام 2013م , بمتوسط بلغ حوالي (168,63) مليار ريال يمني خلال الفترة 2011م – 2020م.

وتستحوذ ثلاث دول رئيسية على حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت , بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لصادرات الجمهورية اليمنية لتلك الدول نحو (120,51) مليار ريال يمني خلال الفترة 2011م – 2020م أي بما نسبته 93,7 % في المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي , الأمر الذي قد يتضح معه تركز حجم الصادرات اليمني إلى دول مجلس التعاون الخليجي , ويمكن توضيح ذلك من حلال الجدول (4 – 2) الآتي:

ISSN : 2410-1818

جدول (4 – 2) يوضح الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011م – 2020م) (مليار ريال يمني)

السنة	إجمالي الصادرات اليمنية	إجمالي الصادرات إلى دول الخليج	% من إجمالي الناتج	% من إجمالي الصادرات	الإمارات		السعودية		الكويت	
					القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
2011م	1524	137,67	% 2,07	% 9,03	62,1	% 38,4	86,2	% 53,3	4,5	% 2,8
2012م	1515	58,71	% 0,85	% 3,88	25,4	% 26,5	62,6	% 65,3	0,9	% 0,9
2013م	1565	261,20	% 3,50	% 16,69	75,6	% 31,2	56,6	% 24,4	27,0	% 11,1
2014م	1419	139,47	% 1,94	% 9,83	21,6	% 15,5	89,6	% 64,2	10,9	% 7,8
2015م	350	141,10	% 2,58	% 40,3	31,12	% 88,9	51,2	% 33,3	12,1	% 34,6
2016م	818	165,12	% 2,66	% 20,19	58,05	34,29 %	43,5	% 21,2	19,8	% 24,2
2017م	1402	172,45	% 2,77	% 12,30	61,59	28,95 %	38,7	20,08 %	21,3	15,19 %
2018م	1213	181,89	% 2,83	% 14,99	66,87	38,61 %	24,6	% 27,7	22,4	18,47 %
2019م	1198	222,73	% 3,80	% 18,59	65,22	46,09 %	22,8	% 26,4	18,1	15,10 %
2020 م	1046	205,92	% 3,09	% 19,69	67,05	64,10 %	21,2	% 28,8	27,5	26,20 %
المتوسط	1205	168,63	% 2,49	% 16,55	53,36	41,25 %	50,7	36,47 %	16,45	15,64 %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م – 2020م

يتضح من الجدول (4 – 2) إن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي 85 % عام 2012م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 3,80 % عام 2019م , بمتوسط عام بلغ 2,49 % خلال الفترة 2011م – 2020م , الأمر الذي قد يتضح معه ضعف مستوى الصادرات اليمنية إلى إجمالي الناتج المحلي.

ويتضح أيضاً من الجدول (4 – 2) إن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (3,88 %) عام 2012م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (20,19 %) عام 2016م , وبمتوسط عام

ISSN : 2410-1818

بلغ (16,55 %) خلال الفترة 2011م – 2020م , الأمر الذي قد يتضح معه أهمية الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات اليمنية.

2 – 2 – 3: - واقع الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي: -

إن قيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي 659 مليار ريال يمني عام 2012م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 1557 مليار ريال يمني عام 2020م , وبمتوسط عام بلغ 1017 مليار ريال يمني خلال الفترة 2011م – 2020 م.

وتستحوذ ثلاث دول رئيسية على حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي هي الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت , , بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لواردات تلك الدول إلى الجمهورية اليمنية حوالي 699 مليار ريال خلال الفترة 2011م – 2020م أي بما نسبته 95,9 % في المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي , الأمر الذي قد يتضح معه تركز حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي , وسيتم عرض الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011م – 2020م) في الجدول الآتي:

جدول (5 – 2) يوضح الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011م – 2020م)

السنة	إجمالي الواردات اليمنية	إجمالي الواردات من دول الخليج	% من الناتج المحلي	% من إجمالي الواردات	الإمارات		السعودية		الكويت	
					القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
2011م	2037	669,01	%10,1	%32,8	323,7	% 48,4	212,6	% 31,8	85,7	% 12,8
2012م	2421	658,91	% 9,6	% 27,2	242	% 51,9	185,9	% 28,2	74,6	% 11,3
2013م	2888	1083,97	% 14,5	% 37,5	643,5	% 59,4	247,3	% 22,8	136,0	% 12,5
2014م	3174	578,97	% 8,1	% 18,2	286,4	% 49,5	244,0	% 42,1	2,7	% 0,5
2015م	3355	731,5	% 12,8	% 21,8	215,5	% 31,7	251,1	% 23,2	88,2	% 14,1
2016م	3668	983,3	%15,2	% 26,8	281,6	% 53,2	259,8	% 23,9	56,1	% 13,6
2017م	3711	1118	% 16,4	% 30,12	361,4	% 42,9	266,6	% 31,3	133,5	% 17,7
2018م	3449	1421	% 17,1	% 41,2	219,9	% 58,4	288,3	% 43,5	127,1	% 21,1
2019م	3912	1366	% 16,3	% 34,9	332,2	% 49,1	271,7	% 30,6	158,5	% 23,3
2020م	4390	1557	% 18,5	% 35,5	412,8	% 51,5	290,8	% 37,8	172,6	% 29,8
المتوسط	3300	1017	% 13,9	% 30,6	341,9	% 49,0	251,8	% 30,6	105,5	% 15,7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2011م – 2020 م)

ISSN : 2410-1818

ويتضح من الجدول (5 – 2) إن الأهمية النسبية لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي انحصرت ما بين الحد الأدنى 8,1 عام 2014م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 18,5 % عام 2020م , وبمتوسط عام بلغ 13,9 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

ويتضح أيضاً من الجدول (5 – 2) إن الأهمية النسبية لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات اليمنية انحصرت ما بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي 18,2 % عام 2014م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 37,5 % عام 2013م , وبمتوسط عام بلغ حوالي 30,6 % خلال الفترة 2011م - 2020م , الأمر الذي قد يتضح معه ضعف أهمية الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي.

2 – 2 – 4:- الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي:-

إن هذه النسبة تعد مؤشر على قدر الدولة لتمويل وارداتها من عائدات الصادرات الخاصة بها , كما تعد هذه النسبة مؤشراً أيضاً لاتجاه التبادل التجاري نحو التحسن أو التدهور , فكما هو شائع في المجال الاقتصادي بأنه إذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات نصل إلى 200 % فأكثر دل ذلك على تحسن جانب التبادل التجاري بالنسبة للدول المصدرة. [18]

[18] هادون محمد إسماعيل الجوفي , التبادل التجاري , بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثرة على الميزان التجاري اليمني , مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية , العدد (3) يوليو 2018م , جامعة تعز , اليمن , ص 17

ISSN : 2410-1818

جدول (6 – 2) تطور تغطية الصادرات للواردات بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة 2011م – 2020م (مليار ريال يمني)

السنة	قيمة الصادرات اليمنية للخليج	قيمة الواردات من الخليج	أهمية الصادرات للواردات		أهمية الواردات للصادرات	
			النسبة (٪)	معدل النمو	النسبة (٪)	معدل النمو
2011م	137,67	669,01	20,58	-	485,95	-
2012م	58,71	658,91	8,91	56,71 -	1122,31	130,95
2013م	261,20	1083,97	20,10	125,59	414,98	63,02
2014م	139,47	578,97	24,09	19,85	415,12	0,3
2015م	141,10	731,5	19,29	19,93 -	518,42	24,88
2016م	165,12	983,3	16,79	12,96 -	595,51	0,22
2017م	172,45	1118,2	15,42	8,16 -	648	8,81
2018م	181,89	1421,4	12,80	16,99 -	781,24	20,56
2019م	222,73	1366,0	16,31	27,42	613,30	21,50 -
2020م	205,92	1557,8	13,22	18,95	756,51	23,35
المتوسط	168,62	1016,82	16,75	7,71	635,13	12,46

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م – 2020م

وفي حالة الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فلا يزال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات في حالة تبعد كثير عن مستوى المعيار المذكور , حيث يتضح من الجدول (6 – 2) إن الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي 8,91 % عام 2012م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 24,09 % عام 2014م , وبمتوسط عام بلغ 16,75 % خلال الفترة 2011م – 2020م بمعدل نمو بلغ 7,71 % في المتوسط للفترة المعنية , الأمر الذي يشير إلى حالة من التدهور في التبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي.

على صعيد آخر يتضح من الجدول (6 – 2) إن الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الجمهورية اليمنية إلى تلك انحصرت ما بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي 414,98 % عام 2013م والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 765,51 % عام 2020م , وبمتوسط عام بلغ 635,13 % خلال الفترة 2011م – 2020م , بمعدل نمو بلغ 12,46 % في المتوسط للفترة المعنية , الأمر الذي يؤكد بأن ميزان التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي يعاني من اختلال كبير في هذا الجانب وبحاجة لمعالجة مشتركة بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

2 – 2 – 5: تطور درجة الانكشاف الاقتصادي على السوق الخليجية:

تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الدولة , أي مدى اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي من حيث ما يصل للسوق المحلي من الواردات وما يباع من المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية , وتمثل درجة الانكشاف الاقتصادي النسبة المئوية لإجمالي التجارة الخارجية (صادرات وواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي. [19]

وفي الوقت الراهن مع بروز اتجاه العالم ليكون سوقاً واحدة , فإن المنظمات الدولية تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي. [20] وبناءاً على ذلك نحاول معرفة مدى اندماج الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد الخليجي وذلك من خلال الجدول (7 – 2) الآتي:

جدول (7 – 2) يوضح تطور درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على الأسواق الخليجية خلال الفترة (2011م – 2020م) بالمليار ريال يمني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي	الانكشاف الاقتصادي
2011م	6644,7	806,68	12,5
2012م	6875,3	717,62	11,2
2013م	7452,7	1345,15	17,8
2014م	7177,2	718,44	10,1
2015م	7229,5	872,60	12,5
2016م	7595,6	1148,92	15,1
2017م	7611,2	1290,65	16,9
2018م	7668,8	1603,29	20,9
2019م	7814,5	1588,73	20,3
2020م	7755,5	1763,72	22,7
المتوسط	7382,5	1185,06	14,01

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م – 2020م

[19] سليمان زوادي فرحات , عبد الباسط عبد الصمد , تشخيص درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية الحالية , مجلة معارف , العدد (15) المجلد (2) , ديسمبر 2020م , المركز الجامعي الجزائر , ص 94.

[20] هادون إسـماعيل محمد الجوفي , التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثرة على الميزان التجاري اليمني , مرجع سابق , ص 134

ISSN : 2410-1818

يتضح من الجدول (7 – 2) إن درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والقدر بحوالي 10,1 % عام 2014م , والحد الأقصى الذي قدر بحوالي 22,7 % عام 2020م , وبمتوسط عام بلغ حوالي 14,1 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

المبحث الثالث: - الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

3 – 1:- وضع التجارة الخارجية في ظل استمرار مستوى العلاقة بين الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي كما هي علية الآن وذلك للفترة 2011م – 2022م: -

3 – 1 – 1: - تقدير الصادرات والواردات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعه: -

لتقدير قيمة الصادرات والواردات في أي سنة قادمة يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى بوصفها أهم طرق الاتجاه العام وأكثرها انتشاراً , وبالاستعانة بالبيانات الواردة في كتب الإحصاء السنوي التي توضح قيم الصادرات والواردات خلال الفترة (2011م – 2020م) يمكن إيجاد علاقة رياضية خطية على النحو الآتي $y = a + bx$

وكانت نتائج التقدير كما في الجدول الآتي:

جدول (1 – 3) يوضح نتائج التنبؤ بتقدير الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعه للفترة (2021م – 2030م) بالمليار ريال يمني

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2021م	316,33	1003,78	687,45-
2022م	328,01	1040,90	712,88-
2023م	339,71	1078,02	738,74-
2024م	351,40	1115,14	763,74-
2025م	363,08	1152,25	789,17-
2026م	374,77	1189,37	814,60-
2027م	386,46	1226,48	840,03-
2028م	398,15	1263,61	865,46-
2029م	409,84	1300,72	890,898-
2030م	421,53	1337,84	916,32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج s p s s

ISSN : 2410-1818

تشير نتائج التنبؤ لقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودول مجس التعاون الخليجي إلى إن حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي سيبلغ في عام 2030م 421,53 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 283,86 مليار ريال يمني عن عام 2011م , و105,2 مليار ريال عن عام 2021م , وبلغت نسبة الزيادة 206 % و33 % على التوالي.

أما الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن يبلغ حجمها في عام 2030م 1337,84 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 668,83 مليار ريال يمني عن عام 2011م وحوالي 334,06 مليار ريالي يمني عن عام 2021م , وبلغت نسبة الزيادة 99,97 % و33,28 % على التوالي.

وبناءاً على ما سبق فإن حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعه سيبلغ ما نسبته 12,8 % من إجمالي الصادرات اليمنية في العام 2030م , أما الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي فإن حجمها سيبلغ حينها ما نسبته 42 % من إجمالي الواردات اليمنية للعام 2030م , وعند موازنة هاتين النسبتين مع النسبتين التي كانت عليهما هذه العلاقة في العام 2020م البالغتين 16,55 % و30,6 % سنجد إن هناك ارتفاع في نسبة حصة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاع أكبر في نسبة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2030م.

مما سبق يمكن استنتاج أن حجم التجارة بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2021م – 2030م لن تتحسن كثيراً عن وضعها الحالي , وإن كان هناك توقع من حدوث ارتفاع نسبي بسيط في حجم تلك التجارة من إجمالي حجم التجارة الكلية لكل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في العام 2030م موازنة عما كانت علية في العام 2020م , وذلك في حال استمرت العلاقة التجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الذي هي عليه الآن.

3 – 1 – 2: تقدير قيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي (كل دولة على حده): إن حجم التجارة الخارجية لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي يتباين بشكل ملحوظ من دولة لأخرى , أي إن هناك دول محورية ومهمة لليمن في علاقاتها التجارية , وهناك دول لا تربطها علاقة تجارية قوية باليمن في الوقت الحاضر؛ لذا يرى الباحث أن هناك حاجة للتنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين اليمن وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على مستواها الحالي , أم إن هناك تغير قدر يطرأ على موقع تلك الدول التجاري في تجارتها مع اليمن لمعرفة ذلك تم استخدام الطريقة السابقة نفسها المتمثلة بطريقة المربعات الصغرى وتوصلنا من خلالها إلى النتائج الآتية:

ISSN : 2410-1818

جدول (2 – 3) يوضح نتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2021م – 2030م) بالمليار ريال يمني

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2021م	144,90	583,79	138,89-
2022م	150,51	605,04	454,53-
2023م	156,03	626,29	470,22-
2024م	161,56	647,54	485,97-
2025م	167,09	668,78	501,69-
2026م	172,62	690,03	517,40-
2027م	178,15	711,20	533,05-
2028م	183,68	732,52	548,84-
2029م	189,21	753,77	564,56-
2030م	194,74	774,84	580,10-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج s p s s

تشير نتائج التنبؤ لقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة الواردة في الجدول (2 – 3) إلى إن حجم الصادرات اليمنية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة سيبلغ في عام 2030م 195,74 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 132,64 مليار ريال يمني عن عام 2011م وبزيادة 127,69 مليار ريال يمني عام 2020م , وبلغت نسبة الزيادة 214 % و88 %.

أما الواردات اليمنية من دولة الإمارات العربية المتحدة فمن المتوقع أن يبلغ حجمها في عام 2030م 774,84 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 451,14 مليار ريال يمني بنسبة زيادة 139 % وبزيادة قدرها 183 %.

وبناءاً على ما سبق فإن حجم الصادرات اليمنية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة سيبلغ ما نسبته 6 % من إجمالي الصادرات اليمنية في العام 2030م , أما الواردات اليمنية من دولة الإمارات العربية المتحدة فإن حجمها سيبلغ حينها ما نسبته 24 % من إجمالي الواردات اليمنية في العام 2030م , وعند موازنة هاتين النسبتين التي كانت عليها هذه العلاقة في عام 2011م البالغتين 6% , 15 % على التوالي سنجد إن نسبة الصادرات متساوية لكن من المتوقع أن يكون هناك زيادة في الواردات اليمنية من الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2030م.

أما بالنسبة لنتائج التنبؤ لقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية للفترة من 2021م – 2020م فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

ISSN : 2410-1818

جدول (3 -3) يوضح نتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية للفترة 2021م – 2030م بالمليار ريال يمني

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2021م	57,22	210,44	153,21-
2022م	59,23	218,01	158,69-
2023م	61,41	225,57	164,16-
2024م	63,50	233,14	169,64-
2025م	65,59	240,71	175,11-
2026م	67,68	248,27	248,27-
2027م	69,77	255,84	186,07-
2028م	71,87	263,41	191,54-
2029م	73,96	270,97	197,01-
2030م	76,06	278,55	202,49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج S p s s

تشير نتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية الواردة في الجدول (3 – 3) إن حجم الصادرات اليمنية إلى المملكة العربية السعودية عام 2030م حوالي 76,06 مليار ريال يمني بانخفاض قدرة 10,14 مليار ريال بنسبة انخفاض قدرها 13% عن عام 2011م وبزيادة 18,84 مليار ريال عن عام 2021م وبزيادة بلغت 33 %.

أما الواردات من المملكة العربية السعودية فمن المتوقع أن يبلغ حجمها في عام 2030م حوالي 278,55 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 65,95 مليار ريال يمني عن عام 2011م ويبلغ 68,11 مليار ريال يمني عام 2021م , وبلغت نسبة الزيادة 31% , 32 % على التوالي.

وبناءاً على ما سبق فإن حجم الصادرات اليمنية إلى المملكة العربية السعودية سيبلغ ما نسبته 2 % من إجمالي الصادرات اليمنية في العام 2030م , أما الواردات اليمنية فإن حجمها سيبلغ حينها ما نسبته 9 % من إجمالي الواردات اليمنية للعام 2030م , وعند موازنة هاتين النسبتين التي كانت عليهما هذه العلاقة في عام 2011م البالغتين 6% و10 % على التوالي سنجد أن هناك تقارب في هاتين النسبتين.

أما بالنسبة لنتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت للفترة (2021م – 2030م) فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

ISSN : 2410-1818

جدول (4 – 3) يوضح نتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت للفترة (2021م – 2030م) بالمليار ريال يمني

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2021م	51,95	155,23	51,95-
2022م	53,78	160,93	107,15-
2023م	55,60	166,62	111,02-
2024م	57,43	172,32	114,89-
2025م	59,25	178,01	118,76-
2026م	61,08	183,71	122,63-
2027م	62,90	189,41	123,51-
2028م	64,73	195,10	130,37-
2029م	66,55	200,80	134,25-
3030م	68,38	206,50	138,12-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج s p s s

تشير نتائج التنبؤ بقيم الصادرات والواردات بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت الواردة في الجدول (4 – 3) إلى إن حجم الصادرات اليمنية إلى الكويت سيبلغ عام 2030م حوالي 68,38 مليار ريال يمني , بزيادة قدرها 63,88 مليار ريال يمني عن عام 2011م , وبزيادة بلغت 40,80 مليار ريال يمني عن عام 2020 م , وبلغت نسبة الزيادة 142 % , 148 % على التوالي.

أما الواردات اليمنية من دولة الكويت فمن المتوقع أن تبلغ حجمها في العام 2030م 206,50 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 120,8 مليار ريال يمني عن عام 2011م , وبزيادة قدرها 33,9 مليار ريال يمني عن عام 2020م , وبلغت نسبة الزيادة 141 % , 20 % على التوالي.

وبناءاً على ما سبق فإن حجم الصادرات اليمنية إلى دولة الكويت سيبلغ ما نسبته 2 % من إجمالي الصادرات اليمنية في العام 2030م , أما الواردات اليمنية فإن حجمها سيبلغ حينها ما نسبته 6 % من إجمالي الواردات اليمنية في العام 2030م , وعند موازنة هاتين النسبتين التي كانت عليها هذه العلاقة في العام 2011م البالغتين 2,8 % و12,8 % سنجد تقارب هاتين النسبتين.

ISSN : 2410-1818

3 – 2: - وضع التجارة الخارجية في ظل تطور مستوى العلاقة بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي كحصول اليمن على امتيازات تفضيلية أو انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي:

إن ما يجمع اليمن بدول الخليج ليست الوحدة الجغرافية والترابية فحسب بل هي آمال وأهداف وتوجهات ومصير دول وشعوب المنطقة , فقرب اليم للخليج هو قرب تاريخي وحضاري وأسري وليس جغرافياً فحسب , ويتمثل ذلك في وحدة العقيدة والدين واللغة والتراث والخلفية الثقافية ووحدة المصالح المشتركة , ويندمج في النسيج الثقافي والاجتماعي والموروث التاريخي لدول المجلس منذ الأزل , وتطور مستوى التجارة الخارجية لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي تكامل يضيف قوة إلى مجلس التعاون على الصعيد الاقتصادي , وهو بعد مهم تحتاج إلية دول المنطقة , كما عن اليمن بحاجة ماسة إلى تطوير التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي , إذ أن انفتاح السوق الخليجية على البضائع اليمنية سيدفع بعجلة التنمية في اليمن إلى الأمام.

ومن خلال دراستنا لواقع التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي تمكننا من مع المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطور تلك التجارة منها ما يعود للجانب اليمني ومنها ما يعود للجانب الخليجي , ومن أهمها: [21]

1 – كثيراً ما يتحدث الجانب اليمني عن تطلعاته لإقامة شراكة اقتصادية حقيقية مع دول مجلس التعاون الخليجي , وهو في الأساس (أي اليمن) لم يعمل ما يكفي من جانبه استعداداً لمثل هذه الشراكة , فمعظم السلع الصناعية اليمنية رديئة الجودة , وغير مقبولة في السوق اليمنية نفسها إلا عند الفئات من السكان الواقعة تحت خط الفقر , فكيف يمكن أن يكون لها قبول في السوق الخليجية وغيرها من الأسواق الخارجية , كما إن السلع الزراعية اليمنية معظمها غير مطابقة للمواصفات العالمية بل إن معظمها مضر بالصحة , وذلك بحكم الإفراط في استخدام المبيدات المحرم استخدامها في دول العالم المتحضر وتستخدم بكثرة في اليمن, وإذا كان المواطن اليمني يشكو من هذا الأمر ويجد نفسه مكرهاً يقبل على شراء تلك السلع لعدم وجود البديل , فكيف يمكن لدول الخليج أو غيرها من دول العالم أن تقبل بشراء هذا النوع من السلع , وقد كثر الحديث في اليمن عن الاستثمارات الخليجية وأهميتها لليمن , في الوقت الذي لم تفعل فيه الحكومات اليمنية ما يشجع على استقطاب تلك الاستثمارات بل إن العكس هو السائد أي إن معظم من أقدم على الاستثمار في اليمن تدم على ذلك , فمنهم من رحل وعاد إلى بلدة , ومنهم من يتجرع مرارة الاستثمار في اليمن , وذلك بسبب الفساد الذي

[21] صالح عبد الله يسلم با سردة (التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , جامعة عدن , كلية الاقتصاد , عدن , 2013م , ص 62

ISSN : 2410-1818

طغى على كل مناحي الحياة الاقتصادية في اليمن , والمتمثل في الأساس بإصرار رموز الفاسدين في الجهات ذات العلاقة بالاستثمار بالدخول في الشراكة في أموال غيرهم مقابل ما يسمى بالحماية, أي حماية المستثمر من ذلك الفاسد , ومن دخول هؤلاء الفاسدين في شراكة (من دون أن يدفعوا شيئاً) مع المستثمرين الأجانب ومنهم الخليجين فلا يستطيع أحدهم أن يستثمر كما يستثمر في الدول الأخرى , والمشاريع الاستثمارية الخليجية المهمة في اليمن سواء في المنطقة الحرة أو في صناعة الإسمنت ومعظم المشاريع السياحية وغيرها من مشاريع كان الفاسدون شركاء في تلك المشاريع , وحتى هذه اللحظة لم تعمل بالشكل الصحيح , وذلك بسبب الصراعات الدائرة بين مراكز القوى الفاسدة على تلك المشاريع , كما إن الحديث على أهمية أن تفتح الأسواق الخليجية أبوابه بشكل أوسع للعمالة اليمنية , وعلى أهمية تأهيل العمالة اليمنية لمتطلبات السوق الخليجية , في الوقت الذي لم نر الجانب اليمني قد قدم خطوة مهمة في هذا الطريق حتى , ولم نرى الجانب اليمني وهو صاحب قد أقدم على وضع خطة لتأهيل العمالة اليمنية لمتطلبات السوق الخليجية وغيرها , أي ما زالت العملة اليمنية تحتاج إلى تسويق وتأهيل , وكان يفترض على الجانب اليمني أن يسرع في ذلك حتى وإن لم يصل إلى اتفاق رسمي بشأنها مع دول الخليج , فالعمالة الماهرة ستبحث لها عن فرصة عمل سواء في دول الخليج أو غيرها من دول العالم , أما الثروة السمكية الموجودة في اليمن كان بالإمكان أن تغطي معظم واردات دول الخليج من الأسماك , وذلك بحكم وجود ثروة سمكية كبيرة ومتنوعة في اليمن وبعضها يعد من أفضل أنواع الأسماك في العالم , إلا إن العبث في تلك الثروة قال حال دون استغلال هذه الثروة بالشكل الصحيح , بل إن استغلالها على نحو ما هو جاري الآن قد أفسد مراعي الأسماك وقضى على بيوضها , وهاجر كثير من أنواع الأسماك النادرة.

2 – لا يوجد توجه جاد من قبل دول الخليج حتى الآن على مساعدة اليمن في الخروج من أزمتها الاقتصادية , فلا هي شجعت التجارة بين البلدين , وإن وجدت اتفاقيات مع بعض دول الخليج مثل السعودية , إلا إنه أثناء التطبيق العملي كان التجار اليمنيون يصدمون دائماً بالحواجز غير الجمركية والتي بعضاً منها مبرر (كسوء جودة البضائع اليمنية) والبعض الآخر كان يعود لأسباب سياسية , أي إنه كلما تحسن الجو السياسي بين اليمن وتلك الدول تحسنت معه التجارة , كما إن دول الخليج لو كانت جادة في مساعدة اليمن لكانت شجعت الاستثمار فيه وأشرفت على ذلك بنفسها , ومن ثم ما كان ليتجرأ رموز الفساد في اليمن على عرقلة تلك الاستثمارات ما دام هي محمولة من دولها , وكلنا نعرف إن لدول الخليج لا سيما السعودية نفوذ واسع في اليمن سواء على المستوى الشعبي أو الحكومي , أما العمالة اليمنية

ISSN : 2410-1818

فكان يمكن أن يكون وضعها أفضل مما هو عليه الآن في دول الخليج لو إن الأنظمة السياسية في دول الخليج قررت ذلك , فالقرار يعود لها في هذا الشأن أكثر مما يعود على الجانب اليمني.[22]

وعليه فإن أي حديث عن مستقبل التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي سيكون بلا معنى إذا استمرت الأوضاع في اليمن ودول المجلس على ما هي علية الآن , ومن ثم فإن شروط تطور العلاقات التجارية في المستقبل بين اليمن ودول الخليج سواء بانضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي أو نحوه , فإننا نرى إمكانية تطور التجارة بل والشراكة الاقتصادية بين اليمن ودول المجلس من خلال الآتي:

1 – تمتلك اليمن خصائص ومزايا تؤهله بأن يكون مركزاً للتصنيع الخليجي , وبالآتي في الصناعات الكثيفة العمل , حيث لا تتطلب تكنولوجيا متطورة أو خبرة فنية عالية مثل تجميع وصناعة قطع الغيار والهياكل العدنية والبلاستيكية , كما يمكن للأموال الخليجية الاستثمار في مجال الثروة السمكية حيث تصل تلك الفوائد والأرباح إلى الضعف , وتقدر الدراسات وجود أكثر من ثلاثمائة نوع من الأسماك والأحياء البحرية في بلد يمتلك أكبر ساحل في دول شبة الجزيرة العربية يصل طوله إلى ألفين كيلو متر في البحر الأحمر وبحر العرب , زيادة على عدد من الجزر المنتشرة في البحر الأحمر وخليج عدن يصل عددها إلى خمسة عشر جزيرة , وحالياً لا يتم اصطياد سوى 3 % من حجم المخزون السمكي القابلة للاستغلال , واليمن يمتلك ثروات معدنية سواء النحاس أو الرخام أم الصخور أم الجبس أم الفحم الحجري أم المعادن النفيسة (ذهب , فضة , بلاتين) أم اليورانيوم أم الثينانبول.

2 – السوق اليمنية الكبيرة والواسعة التي يتوقع أن يصل عدد المستهلكين فيها 24 مليون نسمة , وهو ما يعادل تقريباً سكان دول مجلس التعاون الخليجي , وهي تعد من أهم الأسواق التقليدية الواعدة للمنتجات الخليجية التي تجد إقبالاً كبيراً في الأسواق.

3 – يمتلك اليمن عناصر جذب سياحية متميزة في المنطقة لم يكتشفها المواطن الخليجي بعد , كما اكتشفها السائح الغربي , فاليمن يمتلك جمال الطبيعة وروعة الجبال واعتدال الجو والخضرة , والسواحل الممتدة والغابات وجبال ووديان وسواحل وجزر لم تستثمر بعد , ولم نجد أبلغ قول في الإشارة إلى جمال منطقة عسير وعروسها أبها حيث التماثل الجغرافي والمناخي بينها وبين اليمن.

4 – عند إضافة عدد العمالة اليمنية الماهرة والرخيصة وغير الماهرة للمشاريع الاستثمارية في الخليج كوسيلة لاستبدال العملة الأجنبية في الخليج , سيحافظ على الوجه الاجتماعي والثقافي والعربي

[22] عبد الله حسين المسوري , الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة دراسات إقتصادية , السنة الثانية , العدد (2) , يناير 2010م , ص 42

ISSN : 2410-1818

والخليجي , والسماح لليمن بتنمية اقتصاده بشكل مضاعف من خلال تحويل مدخرات العمالة اليمنية في الخليج , ليصبح اليمن قوياً ضمن الصف العربي الخليجي , حيث تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من نقص حاد في الموارد البشرية , إذ تعد الدول لخليجية باستثناء السعودية من الدول الصغيرة القليلة السكان , وقدر عدد السكان للدول الخليجية الست بحوالي ثمانية وعشرين مليون نسمة , الأمر الذي فرض عليها استيراد العمالة الأجنبية لتغطية احتياجاتها , في الوقت الذي يعاني اليمن من زيادة في النمو السكاني , الأمر الذي يعني قدرة اليمن على المساهمة في سد الفجوة الخليجية بين قدراتها المالية الضخمة وقدراتها البشرية الضعيفة.

5 – إن ارتباط الدول الخليجية بمنطقة تجارة حرة منذ الثمانينات وبإتحاد جمركي منذ عام 2003م يعني الدخول ضمن سوق واحدة ومفتوحة مما يعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية الداخلية , ويعزز من مقدراتها التنافسية , ومن ثم فإن انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي سيعمل على توسيع حجم هذا السوق من ناحية , ومن ناحية أخرى سيمثل فرصة كبيرة لليمن للاستفادة من إمكانيات وقدرات هذا السوق.

6 – يمكن تطوير القدرات البشرية اليمنية وإعدادها الإعداد المناسب من خلال وضع إستراتيجيات واضحة المعالم محددة الإجراءات تهدف إلى تسويق الفائض منها إلى الدول الخارجية وعلى رأسها الدول الخليجية , وبما يتلاءم مع احتياجاتها الحالية والمستقبلية , فضلاً عن جعلها أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية في اليمن.

7 – إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص في اليمن والدول الخليجية , حيث يعد هذا الجانب أحد أشكال وصيغ التعاون الجيدة والفعالة في تطوير المصالح المشتركة وبما يساهم في استقرار وتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين , فضلاً عن إنها تمثل أحد البدائل المطروحة لاستيعاب فائض العمالة اليمنية داخل اليمن.

8 – كون اليمن في وضعة الحالي يصعب علية الخروج من أزمته الاقتصادية الراهنة بموارده الذاتية , لدى فهو بحاجة ماسة إلى مساعدة جيرانه حتى يستطيع المساهمة بإيجابية في أمن واستقرار المنطقة , والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية , ويمكن أن يأخذ العون الإنمائي الخليجي أنواعاً مختلفة مثل المنح والمساعدات والقروض الميسرة والدفع بالاستثمارات الخليجية إلى اليمن وغيرها.

9 – تعزيز دور الحكومة التجاري بربط المصالح المشتركة من خلال منح الأفضلية للمنتجات اليمنية أو الخليجية داخل الأسواق المحلية , وإزالة المعوقات الإدارية والحواجز المصطنعة التي توضع أمامها

ISSN : 2410-1818

وتعرقل عملية نفادها إلى الأسواق وصولاً إلى تكامل اقتصادي حقيقي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , فهناك إمكانية لزيادة الطلب عليها وذلك للأسباب الآتية:[23]

أ – توقع زيادة الطلب على المنتجات اليمنية في السوق الخليجي للأسباب الآتية:

1 – تزايد القوة الشرائية للمجتمع الخليجي.

2 – انخفاض أسعار السلع اليمنية بالنسبة للمستورد الخليجي بسبب انخفاض قيمة العملة اليمنية مقارنة بالعملة الأجنبية.

3 – تمتع بعض السلع اليمنية بالجودة العالية.

4 – خصوصية قرب السوق الخليجية , وتأثيره على انخفاض تكاليف الثقل ووصول الخضروات والفواكه طازجة.

ب – توقع زيادة الطلب على المنتجات الخليجية في السوق اليمنية للأسباب الآتية:

1 – تمتع السوق الخليجية بجودة عالية (سلع وطنية المنشأ) بسبب الالتزام بمواصفات ومقاييس الجودة , وتعد السوق اليمنية امتدادا للسوق الخليجية.

2 – شعور المواطنين اليمنيين بصدق التوجه الخليجي في تعزيز العلاقة مع اليمن الذي صنع تأثيراً ممثلاً في تفضيل السلع الخليجية عن غيرها من سلع الاستيراد من بلدان أخرى.

[23] صالح عبد الله يسلم باسردة , مرجع سابق ص 71

ISSN : 2410-1818

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: - توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها ما يلي:

1 - تبين الدراسة إن المتوسط السنوي للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 1111 مليار ريالي يمني خلال فترة الدراسة وبأهمية نسبية تصل إلى 22,4 % في المتوسط من إجمالي التبادل التجاري الكلي لليمن خلال الفترة ذاتها.

2 – تركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية , وبما نسبته 93 % من حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي , وباقي النسبة 7 % لباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

3 – احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الأهمية النسبية للتبادل التجاري بينها وبين اليمن , حيث تبلغ الأهمية النسبية 53,36 % خلال الفترة 2011م – 2020م , تليها المملكة العربية السعودية حيث بلغت الأهمية النسبية حوالي 27,60 % وباقي النسبة 19,04 % لباقي دول مجلس التعاون (الكويت , عمان , قطر , البحرين).

4 – حقق الميزان التجاري اليمني مع دول مجلس التعاون الخليجي عجز دائم ومستمر بلغ في المتوسط حوالي 675,23 مليار ريال يمني سنوياً خلال الفترة 2011م – 2020م.

5 – أوضحت الدراسة إن قيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 168,63 مليار ريال يمني في المتوسط , بأهمية نسبية لإجمالي الناتج المحلي تبلغ حوالي 2,49 % , وأهمية نسبية لقيمة الصادرات اليمنية تبلغ حوالي 16,55 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

6 – أظهرت الدراسة إن المتوسط السنوي لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 1017 مليار ريال يمني خلال الفترة المعنية , بأهمية نسبية لإجمالي الناتج المحلي تبلغ 13,9 % , وأهمية نسبية لقيمة الصادرات اليمنية تبلغ حوالي 30,6 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

ISSN : 2410-1818

7 – استحوذت ثلاث دول رئيسية على حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت , بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لصادرات الجمهورية اليمنية لتلك الدول نحو 120,51 مليار ريال يمني بما نسبته 93,7 % من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط , مقابل استحواذ ثلاث دول رئيسية على حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت , حيث وصل متوسط الأهمية النسبية لواردات تلك الدول إلى الجمهورية اليمنية 699 مليار ريال يمني أي بما نسبته 95,9 % في المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011م – 2020م.

8 – لا يزال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات في حالة ضعيفة نسبياً , حيث إن الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي بلغت حوالي 16,75 % خلال الفترة المعنية , بينما بلغت الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الجمهورية اليمنية إلى تلك الدول حوالي 635,13 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

9 – تتجه درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نحو التزايد , حيث بلغت درجة الانكشاف في المتوسط حوالي 14,1 % خلال الفترة 2011م – 2020م.

10 – بينت نتائج التنبؤ إنه من المتوقع أن تبلغ نسبة الواردات والصادرات اليمنية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2030م ما نسبته 42 % و12,8 % من الإجمالي العام للواردات والصادرات في ذلك العام.

11 – اتضح لنا من خلال دراسة الأبعاد الإستراتيجية للتجارة الخارجية اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي بأن الفوائد من تطور حجم هذه التجارة يمكن أن تكون متكافئة لا سيما إذا ما نظرنا إلى إن اليمن تمتلك ثروات كامنة (معدنية , سمكية , صناعية) يمكن لها أن تحقق فوائد لدول المجلس إذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول المجلس , فضلاً عن إن اليمن بموقعها الإستراتيجي وتعدادها السكاني الكبير يمكن أن تكون سوقاً وشريكاً تجارياً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: التوصيات:

بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه بناءاً على ذلك نوصي بما يلي:

1 – التسريع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بزيادة مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي ومواجهة المعوقات التي تحول دون تعميق تلك العلاقات.

2 – العمل على تعزيز دور الصادرات اليمنية وتنميتها بما يعزز دور الميزان التجاري في الاقتصاد اليمني.

3 – العمل على اتخاذ سياسة اقتصادية يتم من خلالها تشجيع الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة لتخفيف العجز في الميزان التجاري اليمني.

4 – نحث الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل مساعدة اليمن إلى إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع , ومعاملة اليمن في هذا المجال أسوة بتعاملها مع بعضها البعض , مع ضمان الجودة من الجانب اليمني , فضلاً عن معاملة العمالة اليمنية أسوة بالعمالة الخليجية , وهذان الأمران سيحفزان الاقتصاد اليمني كثيراً , إذا كان الأشقاء في دول الخليج لم يقرروا بعد إن كان اليمن جاهز للانضمام إلى المجلس أم لا.

5 – تعتبر إستراتيجية التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة حالياً على صادرات السلع الزراعية والسمكية الأولية , والتحول إلى السلع الصناعية بما فيها السمكية والزراعية مع عدم المراهن بشكل رئيسي على قطاع الزراعة في تجارة اليمن مع دول الخليج والعالم , إذ إن هذا القطاع يعاني من شحة المياه بحكم عدم وجود أنهار أو بحيرات مائية , كما أن الأمطار شحيحة وموسمية , وإن معظم الأراضي اليمنية هي إما صحراوية أو جبلية , ومن ثم حتى وإن تمت تنمية هذا القطاع بشكل سليم وشبة كامل , فلا يكاد يغطي احتياجات اليمنيين من المحاصيل الزراعية إذ إن ما يسمى اليوم فائض المنتوج الزراعي مرده إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين اليمنيين وليس إلى غزارة الإنتاج.

6 – دعوة الخليجين إلى وضع إستراتيجية مشتركة مع اليمن لتنمية المناطق الحرة في كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , بحيث تضمن هذه الإستراتيجية تكامل حقيقي بين المناطق الحرة , يراعى فيها الإمكانيات المادية والبشرية والموقع الجغرافي في كل منطقة حرة على أساس أن تكمل

ISSN : 2410-1818

كل منطقة حرة في نشاطها المناطق الأخرى المماثلة لها مع الإبقاء على مبدأ التنافس الإيجابي البناء بين كل هذه المناطق الحرة.

7 – دعوة الخليجيين واليمنيين المغتربين في الخارج , ودول العالم الأخرى إلى الاستثمار في اليمن في كل القطاعات وذلك من خلال إعداد دراسات تفصيلية لعدد من المشاريع التي يراها الجانب اليمني إنها مهمة لكلا الطرفين وتتوفر فيها مقومات النجاح , مع إعطاء كل الضمانات اللازمة لهؤلاء المستثمرين , بما فيها ضمان أموالهم , والعمل بحرية في اليمن وفق القوانين النافذة فيه.

8 – ضرورة الاهتمام بالصادرات التي تتوفر لليمن فيها ميزة نسبية كالبن والأسماك والقطن والفواكه والخضار وبعض السلع الصناعية.

9 – معالجة المشاكل والمعوقات التي لا تزال تقف أمام نمو الصادرات اليمنية ولا سيما المعوقات غير الجمركية مثل الجودة والتعبئة والتغليف.

10 – تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية ولا سيما المشاريع الصناعية والزراعية , ومكافحة الفساد بكافة صورة وأنواعه.

11 – إعادة النظر في السياسات والإجراءات الاقتصادية المتبعة لتنمية وتطوير القطاع السمكي والزراعي وقطاع الصناعة التحويلية , ووضع الخطط والسياسات المناسبة التي من شأنها أن تسهم في زيادة إنتاجية هذين القطاعين من السلع الصناعية والزراعية , لا سيما السلع الغذائية , وذلك لتغطية احتياجات الطلب المحلي أولاً ومن ثم التصدير إلى الأسواق الخارجية.

ISSN : 2410-1818

المصادر و المراجع: -

1 – عطاب عبدالله , أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة قاصدي مرباح , الجزائر , 2014م.

2 – أحمد السريتي , اقتصاديات التجارة الخارجية , مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع , الإسكندرية , 2008م.

3 – سعيد مطر موسى وآخرون , التجارة الخارجية , دار الصف , عمان , الأردن , 2001م.

4 – سهير السيد محمد حسن , تطور الفطر والوقائع الاقتصادية , مؤسسو شباب السنة الجامعية 2004م.

5 – أحمد حشيش عادل , العلاقات الاقتصادية الدولية , الدار الجامعية , بيروت , 1993م.

6 – محمد زكي الشافعي , مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية , دار النهضة العربية , بيروت , 2008م.

7 – محمد دياب , التجارة الدولية في عصر العولمة , دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , 2020م.

8 – حسام داؤود وآخرون , اقتصاديات التجارة الخارجية , دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الأولى , 2002م.

9 – طيفور شريفة , واقع التجارة الخارجية في الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة عبد الحميد بن باديس , الجزائر , 2018م.

10 - هادون محمد إسماعيل الجوفي , التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثرة على الميزان التجاري اليمني , مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية , العدد (3) يوليو 2018م , جامعة تعز , اليمن.

11 – سلمان زواري فرحات , عبد الباسط عبد الصمد , تشخيص درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية الحالية , مجلة معارف , العدد (15) المجلد (2) ديسمبر 2020م , المركز الجامعي , الجزائر.

ISSN : 2410-1818

12 – صالح عبد الله يسلم باسردة , التجارة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي , جامعة عدن , كلية الاقتصاد, عدن , 2013م.

13 – عبدالله حسين المسوري , الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة دراسات اقتصادية , السنة الثالثة , العدد (2) يناير 2010م.

14 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي , اتجاهات المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اليمني , التقرير عن المستجدات الاقتصادية والاجتماعية , ديسمبر 2020م.

15 – البنك المركزي اليمني , النشرة الشهرية للبنك المركزي , ديسمبر 2020م.

16 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي , المستجدات الاقتصادية والاجتماعية , العدد (65) أكتوبر 2021م.

17 – الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي لأعداد مختلفة.